فضاءات العولمة وجودة التعليم العالي

م.م. نسرين حمزة السلطاني
كلية التربية الاساسية/ قسم العلوم العامة

Globalization and the Quality of Higher Education

Asst. Lect. Nisreen Hamzah Al-Sultani
College of Basic Education/ Dept. of General Science

Abstract

Higher education is one of the indicators of productivity of the country because it estimates the individual's productivity. If we intend to face globalization, we should have good educational institutions to as we cannot face globalization by half educated labor.

الملخص:

التعليم العالي واحد من محددات إنتاجية أية دولة لأنه يقدر إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات التي يكتسبها والقدرات والمعارف التي يتسلح بها، فالتعليم العالي هو أحد عناصر الصرح العولمي، و إذا كنا نريد مواجهة العولمة ولا خيار لنا في ذلك ولا بدّ أن يكون لنا تعليم متميز يقوم على الفهم والتحليل فلا نستطيع مواجهة الصراع بقوة عمل نصف متعلمة.

إن للتعليم الجامعي في حد ذاته أهمية قصوى، فهو يعد مرحلة ما قبل الحياة العملية إذا صلح صلحت الحياة العملية، والعكس صحيح، فهو بذلك لا يقتصر دوره على المناهج العلمية التي تدرس تحت مظلته بل يمتد هذا الدور ليشمل الرفع من قدرات التفكير العليا وتنمية المهارات وتشجيع أصحاب المواهب والميول سواء كانت علمية أو أدبية، وتوجيهها بما يحقق التنمية الشاملة المستدامة. ولكي تُعدَّ المجتمع للتحديات القادمة من خلال تعميق المعرفة وتوسيعها والخوض في فروعها. ويبقى تحدي البحث العلمي مطروح أمام الجامعة في عصر العولمة أكثر منه في أي وقت مضى.

فالتعليم الجامعي يشهد حالياً تطورات عديدة، فيما يسمي بالتعليم عن بُعد عن طريق وسائل الاتصال الإليكترونية. وفيض المعلومات الرهيب من حيث الكم والكيف، مما يدعو بالضرورة السعي الجاد إلى تطوير جامعاتنا التقليدية وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحيات العولمة، ومتطلبات سوق العمل المتجددة مما يفرض مخرجات تعليمية ومهارية عالية قادرة على أن تنافس وتتحدي المهارات والخبرات الوافدة إلينا من الخارج، وهذا هو دور الجامعة الحقيقي سواء كان مباشراً أو غير مباشر.

مشكلة البحث واهميته :

من المهم لأية امة تخطط لمستقبلها او تعمل على تحقيق اهدافها وفق منظور علمي مستقبلي، ان تفهم الحاضر بأفق شامل يعي ابعاد التغيير كافة، لان المستقبل سيكون مختلفاً اختلافاً كبيراً عما هو عليه في الوقت الحاضر، ولكي يحقق ذلك فان اولى الخطوات العملية تتمثل في الاهتمام في التعليم العالي باعتباره العامل الاستراتيجي الهام الذي يقوم بتأكيد هوية أي مجتمع والحفاظ على مستقبله من خلال اعداد القوى العاملة المؤهلة والقادرة على التعامل مع ذلك المستقبل وخوض غماره باعتباره هدف التنمية واداتها.

ويظل التعليم العالي عنصراً اساسياً في بناء الامم وتحقيق اهدافها وطموحها نحو التقدم والنمو، كما يظل ايضاً مصدراً رئيساً لبناء الثروة البشرية واعدادها وتأهيلها لمواجهة التحديات الحضارية والثقافية وسد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة المتخصصة في شتى المجالات.

وتزداد قناعة المخططين يوماً بعد يوم بأهمية التعليم العالي الجيد وحيويته للفرد والمجتمع. فالتعليم العالي يعد الافراد ليكونوا عناصر منتجة اذ يساعدهم على زيادة مستوى الانتاجية وتحسين مستوى الاداء عن طريق تطوير مهاراتهم

المختلفة كما يؤدي دوراً مهماً في تحريك عملية التنمية ويسهم بفاعلية في اثراء المعرفة من خلال مراكز البحوث العلمية التطبيقية (الخطيب،2002،ص10-11).

وجامعات اليوم لم تعد مجرد مكان لتلقي العلم وانما غدت مصنعاً للرجال والنساء ولقادة الفكر والسياسة والادب ولكل الذين يشاركون في خدمة المجتمع كما انها تعد المعلمين والباحثين والكوادر العليا في مجالات العمل المختلفة وتوظف استقلالها الذاتي في خدمة الحوار والنقاش الذي يتناول المسائل الاخلاقية والعملية التي تواجه المستقبل (البيلاوي،2000،ص12).

واتسع دور الجامعات ليشمل استيعاب الثقافة ونشرها وتبادل المعرفة واستخدامها في تنمية المجتمع وتنشيط مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية بما تخرجه من كفاءة قادرة على تطوير وسائل العمل والانتاج.

ورغم اهمية الجامعات في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تحديث المجتمعات وتطويرها الا ان العديد من الدراسات تشير الى ان التعليم العالي لم يصل الى المستوى المطلوب الذي يكون فيه مؤثراً ومتفاعلاً مع التطلعات التنموية في المجالات كافة.

اذ يشير واقع الحال الى ان التعليم العالي فشل في انتاج نوع الخريجين المطلوبين لتحدي عالم العمل. كما ان زيادة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي مع تدني الجودة والموارد ادى الى انخفاض مستوى السمعة العلمية للعديد من الجامعات. وانخفضت الثقة بمعظم الجامعات بسبب هجرة العقول والتحيز الشديد للعلوم الاجتماعية وعدم التوازن بين فئات الخريجين الذين يصلون الى سوق العمل وادى هذا الى عدم الرضا عما تقدمه هذه المؤسسات (المركز العربي للبحوث، 1999،ص1).

ان السمعة والجودة التعليمية اليوم تتحدد دائماً على اساس المخرجات ويميل ترتيب المؤسسات الممتازة وفقاً لانخفاض معدلات الرسوب والمستويات العالية لنجاح الخريجين والتحاقهم ببرامج الدراسات العليا ونجاحهم الوظيفي (نور،2002،ص5).

ومما تقدم نجد ان مفهوم الجودة اكتسب اهتماماً متزايداً على كافة المستويات الادارية والتربوية والتعليمية. ووجدت في كثير من الدول مؤسسات ومراكز خاصة بالجودة وتطبيقها في مؤسسات التعليم ومتابعة نتائجها في فترات متعاقبة. ففي بريطانيا على سبيل المثال هناك مكتب خاص بالمعايير التربوية ويقوم المكتب بالتفتيش على عينة مختارة من المدارس البريطانية لمقارنة تحصيل الطلبة وتقويم كفاءة التدريس وسلوك المعلمين والطلاب وغير ذلك (الرشيدي،ص3). وعقد في ديسمبر (1989) المؤتمر القومي لاستخدام وتطوير مؤسسات الجودة التربوية في الولايات المتحدة الامريكية / جامعة كاليفورنيا،وتركزت موضوعات المؤتمر على تحديد مؤشرات الجودة القومية في التعليم وضم المؤتمر مجموعة من صانعي القرار والممارسين للمهنة والباحثين (الشكيلي،2000،ص7).

وفي المؤتمر الثامن للوزارء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الذي عقد في القاهرة (2001) تحت شعار الجودة النوعية للتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لمواجهة التحديات المستقبلية اتخذ المؤتمر العديد من التوصيات ومن اهمها دعوة الدول العربية الى وضع معايير عربية للجودة والامتياز الاكاديمي وانشاء هيئات وطنية ومجالس لضبط وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية الى انشاء نظام عربي لتقويم الاداء وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العربي وتحديد متطلبات تطبيقه (http://ju.edu.jo/publication/cultural64/Strategy.htm).

وفي العراق عقد المنتدى الفكري حول موضوع (المواصفات العالمية للجامعات) للفترة من 25-2001/4/26 في مدينة الموصل وتناول المنتدى موضوعات ومحاور عديدة منها (الجامعات وتحديات العولمة ومتطلبات التغير في فلسفات واستراتيجيات ومناهج الجامعات والابداع والتطوير والتنافس بين الجامعات واسس ومعايير تقويم كفاءة الاداء الجامعي، ونحو وضع مواصفات قياسية عالمية للجامعات وغيرها من المواضيع المهمة(المنتدى الفكري،2001،ص1-2).

تعتبر الجودة صلب اهتمام عملية التعليم، فبغض النظر إذا ما اعتبر تأثير العولمة على التعليم سيئاً أو جيداً، أو إذا ما كان سيؤدي إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وبمعزل عن شمولية تدخل العولمةِ في مجالات المقدرة والعلم والحضور وتأثير الممثلين واللاعبين المشاركين في عملياتها المختلفة، يبقى المعيار كيف نحافظ على جودة التعليم، فإذا ما تسلح ذوو النفوذ –أفراداً ومؤسسات– بمعرفة الطرائق التي تؤثر فيها العولمة على التعليم، فسيكون بمقدورهم اتخاذ الخطوات الضرورية لدرء العواقب غير المحببة وغير المأمونة الجانب التي قد تمس جودة التعليم وتماسكه المقدم للطلاب، باعتبارهم الغاية النهائية للعملية التعليمية.

فالعصر الذي نعيشه "هو عصر العولمة، وما بعد الحداثة، عصر المعرفة واللايقين، عصر العلم، عصر الترابط الكوني وصدام الحضارات، عصر الاعتراف بالآخر وإذابة هويته، عصر التحرر والهيمنة، إنه عصر المتناقضات" (الرواشدة،2008،ص2).

اذ لا مكان في العصر الذي نعيش فيه للقدرات العادية؛ سواء لدى الأفراد أو لدى الأمم، فالسوق التنافسية قائمة على الجودة والتميز في اكتساب المعرفة وإنتاجها (عمارة،2000،ص13). وبالتالي، فإن التعليم العالي في ظل العولمة يصبح تعليماً للتميز إذا توافرت فيه معايير الجودة وخصائصها (عربيات، 2006،ص22).

ومن المعروف أن أي مجتمع يتكون من عناصر بشرية وثقافية وعلاقات اجتماعية وموارد طبيعية وأنشطة اقتصادية، تتفاعل جميعها بصورة شبه نظامية وبطرق متجددة بتغير الزمن بهدف الحفاظ على كيانه ومصيره ومقدراته من ناحية، وتحقيق آماله وتطلعاته وتطوراته من ناحية أخرى، كما يسعى في كل حقبة زمنية لزيادة معدلات إسهاماته الحضارية في رصيد الحضارة الإنسانية. وحضارة الاسلام اسست قاعده إنسانية إسلامية عريقه اوسع معنا من العولمه وأبعادها متمثله في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (سورة الحجرات آية 23)

ومن المفترض أن تتميز المجتمعات الإنسانية بالقدرة على التوازن بين الإرث الثقافي والتغير والنمو والتطور المعرفي والتقني والمادي في مجالات الحياة كافة، وللحفاظ على هذه الميزة الإنسانية تقوم مؤسّسات المجتمع المدني الاجتماعية والتعليمية والتربوية والاقتصادية والسياسية بتحقيق حاجاتها وتأمين مطالبها وقضت حكمة المولى عز وجل بالتعدديه والتنوع فقال جل شأنه: وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (سورة هود الآية 118)

ويتكون أي مجتمع إنساني من مجموعات أو جماعات بشرية تربطهم روابط قومية وثقافية واجتماعية واقتصادية لها دور كبير في بناء شخصية الفرد وثوابته الأساسية. فالإنسان يضيف إلى مكونات بيئته –إذا تم إعداده بصورة وافرة – من معين إبداعه واختراعاته واكتشافاته وموارده وتؤدي مثلاً المؤسّسات التعليمية والتربوية أدواراً كبيرة وحيوية في حياة المجتمعات ونموها وتقدمها وتطورها وفق حاجات كلّ حقبة ومطالبها، من خلال تطوير برامجها ومناهجها التعليمية وخدماتها مرحلياً لكي تكون مخرجاتها متوافقة ومنسجمة معها(قابل،2000،ص42). ويتطلب ذلك قيام مؤسسات التعليم العالي أو الجامعي بما يلي

- استيعاب شامل وموضوعي لمزايا وخصائص المرحلة الحضارية، وتحديد دقيق لحاجاتها ومطالبها.
- قراءة علمية دقيقة للمستقبل المنظور (استشراف المستقبل) بهدف تحديد أعداد الطلبة المقبلين على الجامعة.
- تقويم البرامج والمناهج التعليمية والمقررات الدراسية من خلال مقومين مختصين. (من داخل الجامعة وخارجها) لضمان الدقة والموضوعية في النتائج لتشخيصها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها بما يعرف بالاعتماد العلمي.
- بناء نظم إدارية تقنية وآليات وإجراءات قابلة للتطوير ومستوعبة لمعطيات العصر تساعد على تنفيذ برامج الجامعة ومناهجها الدراسية.
- وضع استراتيجية شاملة لتطوير الموارد البشرية للجامعة (أعضاء الهيئات التعليمية والإدارية والفنية والبحثية والطلاب) بصفة دورية.

- تطوير البرامج والمناهج الدراسية في ضوء الأسس السابقة مع مراعاة معايير الجودة والاعتماد.
- تأمين مستلزمات تنفيذ تلك البرامج والمناهج الدراسية مع مراعاة معايير الجودة والاعتماد .

وهذه القواعد في حضارة الإسلام الإنسانية تقودنا لتحديد مفهوم العولمة وتأثير العولمة في مؤسسات التعليم العالي(الوزان،2010،ص22).

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن وضع إطار عام لتطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية وتتلخص محاوره في الآتي:

1- أخذ الحيطة والحذر في تخطيط وتطوير التعليم العالي في عصر الكونية، من حيث الحاجة إلى تعليم يحفظ للأمة هويتها.
2- تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم،، مؤسسة التدريب التقني والمهني، وزارة الصحة، وزارة الصناعة، مؤسسات القطاع الخاص)، وذلك للوصول للقرارات التخطيطية للتطوير المطلوبة والآليات المناسبة لتنفيذها.
3- الأخذ الجاد لإدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي بما يحقق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بالشكل المطلوب.
4- توفير المناخ الملائم لانضباط العملية التعليمية وانطلاقها لتواكب العصر من خلال تحديث عمليات الاتصال والإدارة في المؤسسات التعليمية بالوسائل التكنولوجية الحديثة.
5- الاهتمام والعناية ببرنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم باعتبارهم الأداة الحقيقية لتفعيل كافة أشكال ومداخل التطوير، وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية.
6- إعادة النظر في المناهج الدراسية الحالية بمؤسسات التعليم العالي، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية، وأيضاً التركيز على استخدام الوسائط المتعددة في عمليات التدريس الجامعي.
7- إدخال البعد الدولي في المناهج وتوفير بيئة تعليمية يتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية BENCHMARKING مع جامعات الدول المتقدمة، ومن ثم تحقيق عالمية مؤسسات التعليم العالي.
8- الاستفادة من تقنيات التعليم الالكتروني والتعليم عن بُعد، مما يعطي فرصة أكبر للراغبين في التعلم، علاوة على تحسين مستويات التدريس والتعليم.
9- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة سوق العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تأهيلها بالمهارات المطلوبة، واستمرار تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها الجامعي.
10- تكامل الإعداد العلمي والتأهيل المهني كمسؤولية رئيسية لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

قائمة المراجع

1- البيلاوي، حسن حسين (2000). خصخصة التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين التحديات والاستجابات. المؤتمر الثاني لكلية التربية جامعة السلطان، مسقط.

2- الخطيب، محمد (2002). معايير الاعتماد وضمان الجودة، مؤسسات التعليم العالي وضمان الجودة في دول الخليج.

3- الرواشدة، علاء زهير (2008)، العولمة والمجتمع، مجلة تجارة الرياض، العدد 24.

4- الشكيلي، مسرة بنت عبد اللطيف (2002). اجراءات الموافقة واعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها في سلطنة عمان، وزارة التعليم العالي، مسقط.

5- قابل،محمد صفوت (2000). الدول النامية والعولمة، القاهرة، الدار الجامعية.

6- عربيات، سليمان (2006). استراتيجيات التعليم في ضل العولمة، جامعة مؤته.

7- عمارة، بثينة حسنين (2000). العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، ط1، دار الأمين، القاهرة.

8- المركز العربي للبحوث(1999). التقويم الذاتي واعتماد المستوى التعليمي للمؤسسات التربوية، الكويت.

9- المنتدى الفكري (2001). (المواصفات العالمية للجامعات)، الموصل،العراق.

10- نور، السيد (2002). الموجهات العامة لتطور الخطط الدراسية بكليات الجامعة، جامعة الامارات،العين، الامارات.

11- الوزان، عدنان (2010). أثر العولمة في مؤسسات التعليم العالي: تجربة جامعة أم القرى، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية.

11- http://ju.edu.jo/publication/cultural64/Strategy.htm